



محضر جلسة استثنائية الخميس 01 نوفمبر 2018

عقد المجلس البلدي دورة استثنائية يوم الخميس 01 نوفمبر 2018 على الساعة الخامسة مساء بقصر البلدية تبعا للاستدعاء المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 والمسجل تحت عدد 2182 وذلك برئاسة السيدة أمانة بوعزيز كريشان وحضور السادة: محمد القطي، محمد بلغيث، نادر سحنون، خلود الجمل، أمانة سحنون، أمانة عبدالناظر، فيصل الجراية، سهام الشعبوني، عبدالسلام الجريبي، إيمان العموري، ازدهار عبدالناظر، علي المطيع، لطفى المعزون، فيصل القطي، رحمة العيادي، منذر كمون، سامي الجريبي، كوثر العيادي والبحري المثلوثي الكاتب العام للبلدية.

وتغيب كل من السادة: فتحي كمون، رابعة هدريش، نهى القبائلي، منجية الترعي وهالة الزواري. بعد الترحيب بالحاضرين قدمت السيدة رئيسة البلدية جدول أعمال الجلسة كالاتي:

(1) النظر في عقد كراء مقر القباضة المالية بقرمدة

(2) النظر في بعض مطالب النقابة الاساسية لبلدية قرمدة

(3) مواضيع مختلفة

قبل المصادقة على جدول الأعمال اقترح السيد فيصل القطي إضافة موضوع تحديد قيمة الخطية عند المخالفة في وضع الفضلات.

واقترحت السيدة سهام الشعبوني الفصل في لجنة الشباب والرياضة والثقافة والتربية بلجنتي الشباب والرياضة وتهتم بالشؤون الرياضية والشبابية والثقافة والتربية وتهتم بالتظاهرات الثقافية والتربوية.

(1) النظر في عقد كراء مقر القباضة المالية بقرمدة:

تلى السيد الكاتب العام مذكرة حول تسوية وضعية بناية تستغلها وزارة المالية كما يلي:

تعود الوقائع إلى سنة 1998 عندما وضعت البلدية تحت تصرف وزارة المالية طابق علوي من بناية مجاورة لقصر البلدية استخدمته هذه الأخيرة كمقر لمراقبة الأداءات وذلك بعد أن مكنتها عن طريق التسويغ سنة 1995 من طابق أرضي اتخذته الوزارة مقراً للقباضة المالية.

تم تمكين الوزارة من الطابق العلوي في انتظار إبرام عقد كراء في الغرض إلا أن هذه الأخيرة رغم مخاطبتها عدّة مرّات ومدّها بعقد كراء للإمضاء لم تحرك ساكناً وبمرور السنوات اضطرت البلدية إلى إعادة تقدير القيمة الكرائية وعرض موضوع التسويغ مجدداً على المجلس البلدي خلال دورته العادية الثانية لسنة 2004 ليصادق على تسويغها للوزارة مقابل 2.700,000 ديناراً في السنة مع الترفيع في معين الكراء السنوي بنسبة 10 % كما تمّ مدّ الوزارة بعقد كراء لإمضائه إلا أن البلدية اصطدمت مجدداً بصمت الوزارة ومصالحها الجهوية مما دفعها إلى اللجوء إلى وزارة الداخلية للتدخل وقد تمكّنت من الحصول على ردّ من وزارة المالية يفيد بأنها تسوّغت من البلدية عقار مساحته 290 م² استغلّت الطابق الأرضي (140 م²) لإيواء مصالح القباضة المالية والطابق العلوي (150 م²) اتخذته مقراً لمراقبة الأداءات. والحال أنه لما سوّغت البلدية لفائدة الوزارة في بداية سنة 1995 مقرّ القباضة المالية لم تكن قد شيّدت بعد الطابق العلوي إلا أنّ الخطأ الذي تسرّب إلى العقد في خصوص مساحة العقار مكّن الوزارة من التملّص من إبرام عقد تسويغ مقرّ مراقبة الأداءات كما أن تصحيح الوضع لاحقاً وإفراد كلّ عقار بعقد كراء من شأنه أن يترتّب عنه ترفيع في معلوم الكراء الوزارة في غنى عنه فهي تستغلّ بناية منذ سنة 1995 بدون ترفيع في معين الكراء ومقابل معلوم سنوي قدره (4.200,000 د) لا يضاهي الأثمان المعمول بها.

جزّاء هذا الوضع تكبّدت البلدية خسارة وحرمت من عائداات عقارها وفي ظلّ فشل المساعي الودّية وحيث لم تجد محاولات البلدية لاستعادة مقرّ مراقبة الأداءات نفعا رغم أن هذا العقار شاغر منذ عدّة سنوات وأمام إصرار الوزارة على الاحتفاظ بالعقارين معاً رغم تحسيسها بحاجة البلدية الماسة لاستعادة الطابق العلوي بعد أن أصبح المقرّ الحالي غير قادر على استيعاب المزيد من الموظفين في ظل

حاجة البلدية إلى تدعيم إطارها البشري لمجابهة متطلبات العمل، لم يبق للبلدية من خيار سوى وضع حدّ لعقد الكراء المبرم مع وزارة المالية واتخاذ كافة الإجراءات القانونية لاستعادة كامل العقار لحلّ إشكال ظلّ قائماً لمدّة تقارب العقدين.

كإجراء أوّلي تمّ بتاريخ 6 مارس 2015 إبلاغ الوزارة بموجب محضر محرّر من قبل عدل منفذ عدم رغبة البلدية في تجديد الكراء وبذلك تمّ منحها متنسعا من الوقت لدراسة الأمر واتخاذ قرارها إمّا التفاوض مع البلدية بإعادة الطابق العلوي والإبقاء فقط على الطابق الأرضي أو إعادة كامل العقار لكن لن لم يصدر عن الوزارة أي ردّ.

وحيث إزاء صمتها صادقت النيابة الخصوصية بالإجماع خلال الجلسة العادية الرابعة للمجلس البلدي المنعقدة بتاريخ 27 نوفمبر 2015 على وضع حدّ للعلاقة الكرائية تمّ على إثره رفع دعوى في الغرض لازالت منشورة أمام القضاء.

وحيث بعد دخول البلدية في نزاع قضائي تقدّمت أمانة المال الجهوي صفاقس 1 بطلب تمكينها من استغلال الفضاء المتاخم لمقر القباضة (الطابق الأرضي) لتوسعته فتم تكليف الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بتقدير قيمة الكراء حيث تمّ تحديده بحساب 1500,000 دينار في السنة مع العلم وأن البلدية وفي إطار تحيين معالم تسويق المحلات المسوّغة عهدت موفى سنة 2017 إلى إدارة أملاك الدولة بتحيين معالم مقر القباضة والطابق العلوي وقد تمّ ضبط قيمة الكراء بحساب 4326 دينار في السنة لمقر القباضة و2780 دينار للطابق العلوي.

وحيث ترغب أمانة المال الجهوي كما جاء على لسان قابض المالية بقرمدة في إبرام عقد جديد يشمل كل من الطابق العلوي والطابق السفلي (مقر القباضة الحالي) والفضاء المتاخم لهما الذي ترغب في تهيئته وذلك لقاء معلوم كراء سنوي قدره 8.606,000 دينار مع العلم وأنه تمّ الردّ على طلبه خلال سنة 2013 بأن الموافقة على التوسعة مشروطة بتسليم الطابق العلوي للبلدية.

وحيث أن البلدية أمامها ثلاثة خيارات وهي رفض المقترح ومواصلة النزاع القضائي أو الاستجابة لطلب أمانة المال الجهوي أو التوصل إلى اتفاقية تقضي بالموافقة على توسعة مقر القباضة المالية في مقابل استعادة الطابق العلوي لحلّ مشكل يواجه البلدية وهو عدم قدرة المقر الحالي على استيعاب مزيد من الموظفين رغم الحاجة إلى ذلك وكذلك مقر الأرشيف الغير قادر على استيعاب الكم الهائل من الوثائق والدفاتر التي تكتظ بها بعض المكاتب.

وبعد النقاش وافق المجلس على تسويق الطابق السفلي مع التوسعة حسب معين الكراء المحدد من طرف إدارة أملاك الدولة على أن يقع استرجاع الطابق العلوي واثّر ذلك إسقاط الدعوة المرفوعة ضد وزارة المالية.

(2) النظر في بعض مطالب النقابة الأساسية لبلدية قرمدة:

1- تبعا لطلبات بعض العملة الذين وقع تصنيفهم حسب المدونة المهنية من الوحدة الأولى إلى الوحدة الثانية في الصنف الخامس وبعد أن تحصل كل منهم على اختصاصه إلا أنهم طالبوا مؤخرا باسترجاع منحة رفع الفضلات المنزلية ومنحة الأوساخ عوضا عن منحة التصرف والتنفيذ دون التخلي عن الصنف الخامس.

فوافق المجلس بالإجماع على طلبهم حسب التشايع الجاري بها العمل وحسب القائمة في العملة الذين يباشرون فعليا جمع الفواضل وحسب ما جاء في الأمر عدد 1293 لسنة 1990 والمؤرخ في 18 أوت 1990 على أن يقع مراجعة مراقب المصاريف بالموضوع والمصادقة على ذلك.

2 - في إطار تجديد أسطول البلدية من الدرجات وافق 14 عضو واحتفظ 5 أعضاء على شراء خمسة دراجات نارية تضبط طريقة توزيعها لاحقا.

3- حول تكليف السيد رضا قريعة بخطة كاهية مدير الشؤون الاقتصادية والمراقبة الصحية: بعد النقاش اقترح أعضاء المجلس التريث لمدة شهرين على أن يقوم بالعمل المطلوب في مراقبة حفظ الصحة.

4- تكليف الانسة دليلة العوي بخطة كاهية مدير الشؤون الادارية، بعد النقاش صادق الحاضرون على ذلك المقترح بعد عقد جلسة عمل مع لجنة الشؤون الادارية والقانونية.

5- تكليف السيدة منية مفتاح بخطة كاهية مدير التصرف في الموارد البشرية، بعد النقاش صادق الحاضرون على ذلك المقترح بعد عقد جلسة عمل مع لجنة الشؤون الادارية والقانونية.

طالب بعض أعضاء المجلس البلدي تقسيم لجنة الشباب والرياضة والثقافة والتربية وبعد التداول والنقاش اتفق الحاضرون على حل مختلف الاشكالات القائمة وايجاد الحلول للعمل بتناغم داخل جميع اللجان. وتساءل بعض الاعضاء عن أسباب توقف عمل لجنة النظام الداخلي . كما تطرق السيد محمد القطي الى تصرف المكتب النقابي في جلسة 8 أكتوبر 2018 حيث اعتبر ان هذا التصرف فيه مساس من هيئة المجلس. كما تم الاتفاق على إعداد قرار يحدد مقادير المخالفات الصحية خلال الجلسة القادمة للمجلس البلدي.

واختتمت الجلسة أشغالها على الساعة السابعة مساء.

رئيس البلدية
أمينة بوعزيز كرشان



أمانة
بوعزيز كرشان

الإمضاء	الاسم واللقب	الإمضاء	الاسم واللقب
	محمد بلغيث		نادر سحنون
	عبدالسلام الجريبي		سهام الشعبوني
	خلود الجمل		لطف المعزون
	أمنة سحنون		ايمان العموري
	أمنة عبدالناظر		رحمة العيادي
	علي المطيع		ازدهار عبدالناظر
	فيصل لجراية		فيصل القطي
	منذر كمون		محمد القطي
	سامي الجريبي		كوثر العيادي